

قانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية
للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر كل من استخدامات وإيرادات صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٥٤٧٣٥٠٠ جنيه (فقط وقده أربعة وخمسون مليونا وسبعمائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه) وفقا لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٩٣٠٠ جنيه (فقط وقده مليونان ومائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول - الأجرور بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٠٩٣٠٠ جنيه .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٥٢٥٤٢٠٠ جنيه (فقط وقده اثنان وخمسون مليونا وخمسمائة وأثنان وأربعون ألف جنيه) كلها بالباب الرابع - التحويلات الرأسمالية .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدر الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢١٩٣٠٠ جنيه (فقط وقده مليونان ومائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدر الإيرادات الرأسمالية المسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بـ ٥٣٥٤٢٠٠ جنية (فقط وقدره اثنان وخمسون مليوناً وخمسمائة وأثنان وأربعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث - إيرادات رأسالية متعددة مبلغ ١٩٥٤٢٠٠ جنية .

(ب) جملة الباب الرابع - قروض وتسهيلات اثنانية مبلغ ٣٣٠٠٠٠ جنية .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط موازنة العامة للدولة المسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الامتدادات الإجمالية المدرجة بموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٩ يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها بمصر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذي القعده سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيو سنة ١٩٨٩) .

حسني مبارك

بيان موازنة صندوق مشروع عاثت أراضي ووزارة الداخلية

للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

البيان	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٩/٨٨	البيان
جنبه	جنبه	جنبه	جنبه
باب ١ - إيرادات مساديه ...	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	باب ١ - أجور
باب ٢ - إيرادات وتحويلات جاريه ...	٣١٩٣٠٠	٢٠٩٣٠٠	باب ٢ - نفقات جارية وتحويلات
حمله الإيرادات الجاريه ...	٢١٩٣٠٠	٢١٩٣٠٠	جاريه
باب ٣-إيرادات رأسية متعددة ...	١٩٥٤٣٠٠	١٧٤٢٠٠	حمله الاستخدامات الجاريه ...
باب ٣-الاستدامات الاستهاريه ...	-	١٨٤٢٠٠	باب ٤- قروض و تحويلات ائتمانية ...
باب ٤ - تحويلات رأسية ...	-	١٧٤٧٣٠٠	حمله الإيرادات الرأسية ...
حمله الاستدامات الرأسية ...	٣٣٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	إجمالي الإيرادات ...
إجمالي الإيرادات ...	١٩٣١٤٠٠	١٩٣٥٠٠	